محاضـــــرة من تقـــــــديم

الأستاذ/ منذر الشحومي

تاريخ المحاضرة: 2024-05-26

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــــون رقم 128

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــــوان:

الاستثمار الجريء ودوره في تحفيز الابتكار وتنويع الاقتصاد

راس المال الجري و دوره في تحفيز الابتكار و تنويع الاقتصاد

مقدمة

- الحاجة إلى تنويع الاقتصاد
- دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي
- فوائد الشركات الصغيرة والمتوسطة
- إمكانيات رأس المال الاستثماري
- فوائد رأس المال الاستثماري
- M1 الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة لإمدادات
- فوائد نظام رأس المال الاستثماري القوي
- التحليل الاقتصادي والتأثير المتوقع
- قصص النجاح الدولية
- المشهد القانوني الحالي للصناديق في ليبيا
- القوانين واللوائح الرئيسية

مقدمة

- تواجه ليبيا تحديات اقتصادية كبيرة
  - تعتمد بشكل كبير على قطاع الهيدروكربونات
  - يفرض الحاجة الملحة للتنويع وخلق فرص العمل
- احتضان رأس المال الاستثماري هو مبادرة استراتيجية
  - تهدف إلى مواجهة هذه التحديات
  - تعزيز نظام بيئي ريادي مزدهر

الحاجة إلى تنويع الاقتصاد

- تواجه ليبيا تحديات اقتصادية كبيرة
  - تعتمد بشكل كبير على قطاع الهيدروكربونات
  - يفرض الحاجة الملحة للتنويع وخلق فرص العمل
- احتضان رأس المال الاستثماري هو مبادرة استراتيجية
  - تهدف إلى مواجهة هذه التحديات
  - تعزيز نظام بيئي ريادي مزدهر

دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

- الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصادات المزدهرة
  - تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي
  - تخلق فرص عمل
  - تقود الابتكار
- في ليبيا، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورًا حاسمًا في خفض معدل البطالة
  - خاصة بين الشباب
  - وفي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية

دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

- الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الناتج المحلي الإجمالي الوطني
  - تتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة
  - محورية لمرونة الاقتصاد
- الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الخالق الرئيسي للوظائف
  - توفر فرص عمل عبر المناطق
  - تضمن النمو الاقتصادي المتوازن
- تقديم منتجات وعمليات رائدة
  - دفع المنافسة والتقدم التكنولوجي
- تعزيز الاقتصادات المحلية
  - توظيف السكان المحليين
  - الاحتفاظ برأس المال داخل المجتمعات
- الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب أدوارًا متكاملة في سلاسل التوريد للشركات الكبرى
  - تبرز العلاقة التكافلية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة واللاعبين الصناعيين الكبار

إمكانيات رأس المال الاستثماري

- رأس المال الاستثماري يدعم الابتكار والنمو الاقتصادي
  - يتخذ المخاطر المحسوبة على الأفكار المبتكرة
  - يزود الشركات الناشئة بالموارد اللازمة للتوسع والنجاح
- يهدف إلى خلق بيئة داعمة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة
  - يدفع الابتكار وتنويع الاقتصاد

الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة لإمدادات M1

- جانب بارز يعزز عرض القيمة لبدء نظام رأس المال الاستثماري من أصل M1. في ليبيا يكمن في المناظر الحالية لإمدادات المال يقدر أن 40٪ منها تظل ،122 M1 مليار دينار ليبي تشكل إمدادات خارج النظام المصرفي الرسمي. من خلال تقديم فرص استثمار جذابة وإظهار العوائد المربحة لمشاريع رأس المال الاستثماري، يمكن أن يكون نظام رأس المال الاستثماري القوي حافزًا لجذب هذا رأس المال الخامل مرة أخرى إلى القنوات المصرفية الرسمية. يمكن أن يشعل هذا النمو الاقتصادي، ويعزز ريادة الأعمال، ويعزز مرونة وسيولة القطاع المصرفي الليبي.

فوائد نظام رأس المال الاستثماري القوي

خلق فرص العمل ومشاركة الشباب: مع وجود جزء كبير من سكان ليبيا من الشباب، تواجه الأمة التحدي المزدوج للبطالة وضمان المشاركة الإنتاجية لشبابها. تعزيز ريادة الأعمال من خلال رأس المال الاستثماري يمكن أن يوفر فرص عمل ويستغل إمكانيات الشريحة الشابة.

تعزيز الروح الريادية: تقليديًا، كانت الطموحات الوظيفية في ليبيا تميل نحو القطاع العام بسبب استقراره المتصور. يمكن أن يلهم إنشاء نظام رأس المال الاستثماري الأفراد ويشجعهم على المغامرة في ريادة الأعمال، مما يغير الطموحات الوظيفية المجتمعية بمرور الوقت.

تعزيز الابتكار والإبداع: بينما يمول رأس المال الاستثماري الشركات الناشئة ويرعاها، سيكون هناك زيادة في الحلول المبتكرة الموجهة لتحديات ليبيا الفريدة، وبالتالي تعزيز ثقافة الابتكار وحل المشكلات.

تمكين النساء الرياديات: يمكن أن يوفر نظام رأس المال الاستثماري المنظم بشكل جيد فرصًا متساوية للجميع، مما يشجع المزيد من النساء على الدخول إلى عالم ريادة الأعمال وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الأعمال.

التحليل الاقتصادي والتأثير المتوقع

تخصيص الأموال الأولية: يعد الأساس الرأسمالي القوي أمرًا ضروريًا لدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

خلق فرص العمل: يمكن أن يخلق كل مليون دينار ليبي مستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 20 إلى 30 وظيفة مباشرة. يمكن أن يؤدي التخصيص الأولي الكبير إلى خلق الآلاف من الوظائف المباشرة، مع خلق وظائف إضافية غير مباشرة من خلال تأثيرات سلسلة التوريد وزيادة النشاط الاقتصادي.

مساهمة الناتج المحلي الإجمالي: تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. يمكن حتى لزيادة طفيفة في مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تترجم إلى مكاسب اقتصادية كبيرة على المستوى الوطني.

العوائد المتوقعة على الاستثمار: يستهدف رأس المال الاستثماري عادةً عائدات عالية على الاستثمار نظرًا للمخاطر المتأصلة. يمكن أن تتوقع السيناريوهات المحافظة والمعتدلة والمتفائلة نموًا كبيرًا وعوائد مع مرور الوقت.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: غالبًا ما تجذب الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الناجحة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى تدفق كبير لرأس المال الإضافي وتعزيز الاقتصاد بشكل أكبر.

المشهد القانوني الحالي للصناديق في ليبيا

- لفهم إمكانيات رأس المال الاستثماري في ليبيا، من الضروري فهم المشهد القانوني الحالي الذي يحكم الصناديق والاستثمارات. توفر القوانين واللوائح الرئيسية التالية إطارًا لأنشطة رأس المال الاستثماري في البلاد:
- القانون رقم 23 لعام 2010 (القانون التجاري): ينظم الأنشطة التجارية ويوفر إطارًا واسعًا للعمليات التجارية، بما في ذلك أنشطة الاستثمار.
- القانون رقم 11 لعام 2010 (قانون تعزيز الاستثمار): يركز على تعزيز الاستثمارات ويوفر حوافز للمستثمرين، لا سيما في القطاعات غير النفطية.
- مرسوم البنك المركزي الليبي 1/2013: صدر عن البنك المركزي الليبي، ينظم هذا المرسوم المؤسسات المالية وعملياتها، بما في ذلك صناديق رأس المال الاستثماري.
- القانون رقم 46 لعام 2012: يضع إرشادات لعمليات الأسواق المالية وصناديق الاستثمار، بهدف إنشاء نظام مالي شفاف وفعال.
- اللائحة 8 لعام 2009: تحدد متطلبات إنشاء وتشغيل صناديق الاستثمار، بما في ذلك صناديق رأس المال الاستثماري.
- المرسوم رقم 570 لعام 2017: يقدم أحكامًا محددة لترخيص وتنظيم صناديق الاستثمار، مما يضمن الامتثال للمعايير الدولية.
- القانون رقم 46 لعام 2012 (قانون صناديق الاستثمار): يوفر لوائح تفصيلية لإنشاء وإدارة صناديق الاستثمار، بما في ذلك صناديق رأس المال الاستثماري.
- القانون رقم 11 لعام 2010 (معدل): يحدث ويعدل القوانين الاستثمارية السابقة لتتماشى مع السياسات الاقتصادية الحالية وأفضل الممارسات الدولية.
- القانون رقم 23 لعام 2010 (معدل): يراجع القوانين التجارية لتسهيل الأنشطة التجارية وخلق فرص استثمارية جديدة.

خاتمة

- تقف ليبيا على عتبة حقبة اقتصادية جديدة. من خلال تبني مبادئ رأس المال الاستثماري وتعزيز نظام بيئي ريادي مزدهر، يمكننا تحويل اقتصادنا، وخلق فرص عمل، وضمان مستقبل مزدهر لأمتنا. رأس المال الاستثماري ليس مجرد استراتيجية استثمارية؛ إنه حافز للابتكار وتنويع الاقتصاد والنمو المستدام.